

Distr.: General
16 May 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة رئيس مجلس وزراء لبنان، السيد فؤاد السنيورة المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

لقد درست بعناية هذه الرسالة وأتفق مع وجهة نظره بأنه لمن المؤسف أن جميع الخيارات المحلية للتصديق على إنشاء المحكمة الخاصة قد استنفدت الآن على ما يبدو، ذلك مع أنه كان من الأفضل أن تتمكن الأطراف اللبنانية من تسوية هذه المسألة فيما بينها بالوفاق الوطني.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن لهذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - **مون**

160507 160507 07-34439 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس وزراء لبنان

إلحاقا برسالتي المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أكتب إليكم من جديد بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان.

لعلكم تذكرون أنني بينت في رسالتي السابقة الذكر المأزق الذي حدث نتيجة رفض رئيس مجلس النواب عقد جلسة للمجلس يصدِّق فيها رسميا على النظم الأساسية للمحكمة وعلى الاتفاق الثنائي مع الأمم المتحدة. ولعلكم وجدتم أيضا من البلاغ الذي صدر عن أعضاء مجلس النواب أن الأغلبية في المجلس قد أعربت عن تأييدها للمحكمة واستعدادها للتصديق رسميا في مجلس النواب على إنشائها إذا ما تمكن من عقد جلسة للمجلس ومن المؤسف أن هذا الوضع قد بقي على حاله منذ رسالتي الأخيرة، وهذا ما أفادكم به أيضا السيد نيكولاس ميشيل في أعقاب زيارته إلى بيروت في الشهر الماضي.

ونحن نعتبر زيارة السيد ميشيل الأخيرة بمثابة خطوة طبيعية وجديرة بالترحيب من جانبكم لأنها تمكِّن الأمانة من إجراء تقييم عن كثب لاحتمالات التصديق المحلي الرسمي على إنشاء المحكمة ولآراء مختلف الأطراف بشأن المحكمة ونظمها الأساسية. والتقرير المقدم من السيد ميشيل إليكم وإلى مجس الأمن سيؤكد (أ) أن ما بُذل من مساع محلية للتصديق، تحقيقا لكل الأغراض العملية، قد وصل إلى طريق مسدود مع عدم وجود احتمال لعقد أي جلسة لمجلس النواب من أجل إتمام عملية التصديق الرسمي و (ب) أنه على الرغم من تأييد أعضاء المعارضة المعلن لإنشاء المحكمة، فقد رفضوا أن يناقشوا مع السيد ميشيل ما قد يكون لديهم من تحفظات إزاء أي من النظم الأساسية المتفق بشأنها.

وفي ضوء ما ورد آنفا، تعتقد الحكومة اللبنانية أن الوقت قد حان لأن يعمل مجلس الأمن على جعل المحكمة الخاصة للبنان أمرا واقعا. لذلك، نطلب إليكم، على سبيل الاستعجال، أن تعرضوا طلبنا على مجلس الأمن بإنشاء المحكمة الخاصة. فاتخاذ مجلس الأمن قرارا ملزما بشأن المحكمة سيأتي منسجما تماما مع الأهمية التي أولتها الأمم المتحدة لهذه المسألة منذ البداية عندما أنشأت لجنة التحقيق. والمزيد من التأخير في إنشاء المحكمة سيلحق أشد الضرر باستقرار لبنان وبقضية العدالة وبمصداقية الأمم المتحدة ذاتها وبالسلم والأمن في المنطقة.

وأود أيضا أن أطلب تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) فؤاد **السنيورة**